المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

تتزامن كتابة هذا الفصل مع مرور أول عام على تأليف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٣، وهي الحكومة الثالثة برئاسة زعيم حزب الليكود اليميني بنيامين نتنياهو، والتي كان من المتوقّع وفقاً للخطوط العريضة لسياستها، كما الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين أطرافها المتعددة، أن تركز على القضايا الداخلية، ولا سيما الاقتصادية- الاجتماعية.

فضلاً عن ذلك، شهد العام ٢٠١٣ عدداً من المعارك الانتخابية الإسرائيلية الداخلية في مقدمها انتخابات السلطات المحلية التي جرت يوم ٢٢ تشرين الأول، وقبلها جرت انتخابات داخلية لرئاسة مؤسسات حزب الليكود الحاكم في إسرائيل يوم ٣٠ حزيران، وبعدها جرت يوم ٢١ تشرين الثاني انتخابات تمهيدية مبكرّة لرئاسة حزب العمل أسفرت عن فوز رئيس جديد، هو عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ، وعن إطاحة رئيسة الحزب عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش التي شغلت هذا المنصب على مدار العامين اللذين سبقا تلك الانتخابات.

وأحيت إسرائيل يوم ١٦ نيسان ذكرى مرور ٦٥ عاماً على قيامها. وقررت الحكومة الإسرائيلية أن يكون الموضوع المركزي لهذه الذكرى هو «الميراث القومي»، وذلك بهدف «تعظيم كنوز الثقافة وإكسابها وحفظها القومية للأجيال المقبلة».

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الكنيست الجديد يولي إدلشتاين («الليكود- بيتنا») في هذه المناسبة، قال إنه ما زالت ثمة حاجة إلى «الاستمرار في ترسيخ الصهيونية داخل

أحيت إسرائيل يوم ١٦ نيسان ذكرى مرور ٦٥ عاماً على قيامها. وقررت الحكومة الإسرائيلية أن يكون الموضوع المركزي لهذه الذكرى هو «الميراث القومي»، وذلك بهدف «تعظيم كنوز الثقافة القومية وإكسابها وحفظها للأجيال المقبلة».

إســرائيل وخارجها»، كون الصراع ما زال على «الاعتراف بالدولة اليهودية التي ما انفك وجودها غير بديهي على الرغم من أنها تحتفل باستقلالها منذ ٦٥ عاماً!».

وشــكل ذلك مؤشراً إلى نيّة الائتلاف الحكومي الاستمرار في الدفع قدماً بإجراءات إدارية وقوانين ترمي إلى ترســيخ «الدولة اليهودية» سواء إزاء المواطنين الفلسطينيين في الداخل، أو إزاء كل من يســتأنف على الدعاوى الصهيونية في جهاز التربية والتعليم والمؤسسة الأكاديمية والحقل الثقافي والفني ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بموازاة التشديد على مطلب الاعتراف بـ «إســرائيل دولة قومية للشعب اليهودي» في جولة المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية التي جرت معاودتها بإلحاح كبير من الولايات المتحدة في تموز ٢٠١٣.

سيقدّم هذا الفصل قراءة في أداء الحكومة الإسرائيلية بعد مرور أول عام على تأليفها.

وسيحلل نتائج الانتخابات المذكورة وما تحمله من دلالات وتحيل إليه من تداعيات.

كمــا أنه ســيتطرّق إلى الوضع الإســرائيلي العام في ظل محــاولات اليمين المتواترة لترسيخ الصهيونية وقمع أي مظهر مناهض لها.

مضى في ١٨ آذار ٢٠١٤ أول عام على تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ ٣٣ وهي الحكومة الثالثة برئاســة بنيامين نتنياهو، والتي بدأت ولايتها يوم ١٨ آذار ٢٠١٣، واستندت لأول مرة منذ فترة طويلة إلى ائتلاف من دون حزبي الحريديم (اليهود المتشددين دينياً)، يضم ٦٨ عضو كنيست من كتل الأحزاب التالية: «الليكود– بيتنا» (تحالف حزبي الليكود و«إســرائيل بيتنا»)، و«يش عتيد» («يوجد مستقبل») برئاسة يائير لبيد، و«البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت، و«هتنوعا» («الحركة») برئاسة تسيبي ليفني.

ووفقاً للخطوط العريضة لسياسة هذه الحكومة، كما الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين أطرافها، فإنه كان من المقرّر أن تركز على القضايا الداخلية، ولا سيما الاقتصادية– الاجتماعية.

وهذا ما أكده رئيس الحكومة نفســه في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيســت، وعرض فيه حكومته، وتعهد بإحداث تغييرات كبرى في إســرائيل تمشــياً مع ما قال عنه أنه «تطلعات الشــعب»، وفي مقدمها زيادة حجم المشــاركة في تحمل العبء الوطني (يقصد الســعي لتحقيق قدر أكبر من المســاواة بين مختلف شرائح السكان في أداء الخدمة العســكرية وبدائلها «المدنية»)، والعمل على خفض غلاء المعيشة بدءاً بأسعار الشقق السكنية، منوهاً بأن بعض هذه القضايا قد تعرض للإهمال على مدى فترة طويلة.[1]

وأكد نتنياهو في الوقت نفســه أنه ليس بإمكانه عدم مراعاة التحديات الخارجية التي تواجهها إسرائيل والناجمة عن التهديدات الكبيرة المتربصة بها، ولذا ستكون أولى أولويات

مضى في ١٨ آذار ٢٠١٤ أول عام على تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ ٣٣) وهي الحكومة الثالثة برئاسة بنيامين نتنياهو، والتي بدأت ولايتها يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.

أكد نتنياهو، أن الحكومة الجديدة، وإلى جانب تعاملها مع المخاطر المنبعثة من إيران وسورية وحزب الله و«حماس»، ستعمل على دفع السلام والاستقرار في المنطقة. وستبقى ملتزمة باتفاقيتي السلام المبرمتين مع مصر والأردن، وهي تمدّ يدها إلى السلام مع الجيران الفلسطينيين، بعد أن أثبتت مرة تلو أخرى أنها مستعدة لتقديم التنازلات في مقابل السلام.

عام على حكومة نتنياهو الثالثة

الحكومة الجديدة هي حماية أمن الدولة ومواطنيها، وخصوصاً أن هذه التحديات أصبحت أكبر مما هي عليه عادة، لا بل قد تكون أكبر مما كانت عليه منذ قيام الدولة، أو حتى منذ الفترات العصيبة التي مرت بها خلال العقود الأولى من استقلالها.[٢]

وقد شخّص نتنياهو هذه التهديدات على النحو التالي:

- أولاً، إيران التي قال إنها مستمرة في سباقها نحو التسلح النووي من خلال مواصلة تخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة الذرية، مشيراً إلى أنه ضمن الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٢، رسم أمام طهران خطوطاً حمراء باتت الآن قريبة منها، ولا يجوز السماح لها بتجاوزها.
- ثانيًا، سورية «الآخذة في التفكك والتي بدأت تخرج منها قطع أسلحة من الأشد فتكاً في العالم، حيث تنقضّ المنظمات الإرهابية على هذه الأسلحة مثلما تنقض الحيوانات المفترسة على الجيفة»، وفق تعبيرات نتنياهو الذي شدّد على أن إسرائيل ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع سقوط هذه الأسلحة في أيدي المنظمات «الإرهابية».

أكد نتنياهو، في المقابل، أن الحكومة الجديدة، وإلى جانب تعاملها مع المخاطر المنبعثة من إيران وسورية وحزب الله و «حماس»، ستعمل على دفع السلام والاستقرار في المنطقة. وستبقى ملتزمة باتفاقيتيْ السلام المبرمتين مع مصر والأردن اللتيْن تشكلان برأيه مرساة الاستقرار في الشرق الأوسط ويجب الحفاظ عليهما بأي ثمن. وهي تمدّ يدها إلى السلام مع الجيران الفلسطينيين، بعد أن أثبتت إسرائيل مرة تلو أخرى أنها مستعدة لتقديم التنازلات في مقابل السلام.

وقال رئيس الحكومة في هذا الشأن الأخير تحديداً: «إن الوضع الحالي لا يختلف عما كان عليه في السابق، حيث ستكون إسرائيل مستعدة، بإزاء شريك فلسطيني مستعد لخوض مفاوضات صادقة، لاعتماد حل وسط تاريخي لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين دفعة واحدة. ولن يكون من السهولة تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن توجيه المطالب إلى إسرائيل وحدها بل يجب طرح المطالب على كلا الجانبيْن».[٣]

وبموجب الاتفاقيات الائتلافية، فإن أبرز القضايا التي بدا أن الحكومة الإسرائيلية ستتعامل معها لدى تألّيفها هي التالية:

تنص الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال طرح مشروع قانون خاص على جدول أعمال الكنيست، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة.

«المساواة في تحمّل أعباء خدمة الدولة»

احتلت هذه القضية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«يوجد مستقبل». والهدف منها هو تجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقاً لجدول زمني واضح.

وقد شـــكلت لذلك لجنة خاصة في الكنيســـت (لجنة شـــكيد) لتقديم مشروع قانون في هذا الشأن.

وقد توصلت هذه اللجنة يوم ١٩ شـــباط ٢٠١٤ إلى مبادئ مشروع قانون من المنتظر أن يصوّت الكنيست عليه لإقراره بالقراءات الثلاث في آذار ٢٠١٤.

وهـــو ينص على واجـــب أي مواطن بلغ الـ ١٨ من عمره بأن يؤدي الخدمة العســـكرية أو المدنيـــة، وعلـــى زيادة عدد الشـــبان الحريديم الذي يؤدون هـــذه الخدمة من بين طلاب الييشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) بدءاً من العام ٢٠١٧، وعلى فرض غرامات مالية على المتهربين من الخدمة بدءاً من العام ٢٠١٨، بالإضافة إلى تقليص مدة الخدمة العســـكرية لجميع الجنود النظاميين إلى عامين، وإلى زيادة عدد العرب المنخرطين في الخدمة المدنية.

وتتفق تحليلات إسرائيلية كثيرة على أن مشروع القانون المقترح يشكل تحسيناً مهماً بالمقارنة مع الوضع الذي كان ســـائداً في إســـرائيل منذ ٦٥ عاماً. ويتمثل هذا التحسين في أن قانون التجنيد يفرض على آلاف شـــبان الييشيفوت ســـنوياً أن يتسجلوا ويقوموا بالفحوص الطبية ثم يعودوا إلى الدراســـة في الييشـــيفوت. وسيرتدي القلائل منهم البزة العسكرية، لكنهم قد يزداد عددهم في الأعوام المقبلة.[٤]

وقد بـادر حـزب «إسـرائيل بيتنا» (المتحالـف مـع حـزب الليكـود ضمـن «الليكـود- بيتنـا») إلـى تقديـم مشـروع قانـون كهـذا، صادقـت عليـه اللجنـة الوزاريـة لشـؤون سـن القوانيـن، وصادق عليـه الكنيسـت بالقـراءة التمهيديـة يـوم ٧ أيـار ٢٠١٣، وصادق عليه نهائياً في آذار ٢٠١٤.

«قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي»

تعهد نتنياهو في الاتفاق الائتلافي مع «البيت اليهودي» بأن تعمل الحكومة على ســـن قانون ينص على أن إســـرائيل هي «الدولة القومية للشـــعب اليهودي». وســـيكون قانوناً دستورياً، واسمه الرسمي «قانون أســـاس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، وكان قد طرحه خلال دورة الكنيســـت الســـابقة عضو الكنيســـت آفي ديختر، من حزب كاديما في حينه، واعتبر أحد القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي تم طرح كثير منها في تلك الدورة للكنيست.

ولا يزال الموضوع قيد الإعداد والجدل.

إدخال موضوعات تدريس أساسية إلى جهاز التعليم الحريدي

ســـعى حزب «يوجد مســـتقبل» بكل قوة من أجل الحصول على حقيبة التربية والتعليم، وهـــدّد بالتوجـــه إلى انتخابات عامة جديدة في حال لم يتم ذلك. وحصل في نهاية المطاف على هذه الحقيبة، والتي يتولاها المرشح الثاني في قائمة هذا الحزب الحاخام شاي بيرون.

وســـيعمل بيرون بموجب الاتفاق الائتلافي على بلورة خطة تقضي بتدريس موضوعات

أساســية مثل الرياضيات واللغــة الانكليزية في جميع المدارس الإســرائيلية الابتدائية، وهي خطة موجهة أساســاً إلى المدارس الحكومية الحريديــة، التي لا تدرس موضوعات كهذه فيها. كما ينص الاتفاق الائتلافي على إلغاء المقياس الذي يسمح بتقديم دعم مالي حكومي لمؤسسات توراتية يدرس فيها تلاميذ يهود لا يحملون الجنسية الإسرائيلية أو أنهم غير مقيمين دائمين في إسرائيل.

تغيير طريقة الحكم

تنص الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال طرح مشــروع قانون خاص على جدول أعمال الكنيســت، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة.

وقد بادر حزب «إســرائيل بيتنا» (المتحالف مع حزب الليكود ضمن «الليكود- بيتنا») إلى تقديم مشــروع قانون كهذا، صادقت عليه اللجنة الوزارية لشــؤون ســن القوانين، وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية يوم ٧ أيار ٢٠١٣.

وينــص أحد بنوده على ألا يتجاوز عــدد وزراء الحكومة ١٩ وزيرا بمن في ذلك رئيس الحكومــة، وعلى ألا يتجاوز عدد نواب الوزراء ٤ نواب، وعلى ألا يتم تعيين وزراء من دون حقيبــة، وأن يتــم طرح اقتراح نــزع الثقة عن الحكومة في الكنيســت بأغلبية ٦١ عضو كنيســت فقط، وذلك بموازاة التعبير عن ثقتهم بحكومة بديلة. كما ينص على رفع نســبة الحســم المطلوبة كي يمثل أي حزب في الكنيســت إلى ٣،٢٥ بالمئة بدلا من ٢ بالمئة كما هي عليه الآن، وهذا يعني أن أي حزب لا يفوز بخمســة مقاعد على الأقل لن يكون ممثلا في الكنيست. ورأى الباحث نير أتمور، من «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أن مشروع القانون هذا من شــأنه أن يؤدي، فيما يؤدي، إلى إقصاء الأحزاب العربية إذا لم تخض الانتخابات في قائمة واحدة، وإلى إقصاء فئات اجتماعية مهمشة.[٥]

احتلت العملية السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود-بيتنا» و«الحركة»، لكنها كانت هامشية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل»، ولم يتم ذكرها قطّ في الاتفاق مع «البيت اليهودي».

العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية

احتلت هذه العملية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و «الحركة»، لكنها كانت هامشــية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل»، ولم يتم ذكرها قطّ في الاتفاق مع «البيت اليهودي».

وجرى التطرّق إلى العملية السياسية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل» في ثلاثة سطور فقط، جاء فيها:

«ســتعمل الحكومة لدى تأليفها على معاودة العملية السياسية في مقابل الفلسطينيين. وســينضم إلى اللجنة الوزارية الخاصة لشــؤون عملية الســلام مع الفلسطينيين برئاسة رئيــس الحكومة، والتي تمت إقامتها بموجب الاتفاق مع حــزب الحركة، مندوب من كتلة يوجد مستقبل يعينه رئيس الكتلة».

أما الخطوط العريضة للحكومة، فإنها تطرقت إلى هذه العملية من خلال البندين الثاني والرابع.

ونص البند الثاني على أن «الحكومة ستســعى لاتفاق ســلام مع الفلسطينيين، بهدف التوصل إلى تســوية سياســية تنهي النزا ع معهم. وفي حال التوصل إلى اتفاق ســلام مع الفلســطينيين، فإنه ســيُطرح على الحكومة والكنيست لإقراره، وإذا ما دعت الحاجة، ســيطرح في اســتفتاء شــعبي بموجب القانون» (وقد أكد نتنياهو يوم ٢ أيار ٢٠١٣ أنه ينوي في حال التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين أن يعرضه للاستفتاء على الرأي العام في إسرائيل قبل المصادقة عليه).

وورد في البند الرابع أن «الحكومة ستدفع بالعملية السياسية قدماً، وستعمل على دفع السلام مع جيراننا إلى الأمام، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لدولة إسرائيل».[٦]

نص الاتفاق بين «الليكود- بيتنا» و«البيت اليهودي» على دفع عملية سن مشروع القانون الذي أعده الوزير السابق بيني بيغن استناداً إلى «خطة برافر» التي ترمي إلى ما يسمى «تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب».

قانون «تسوية سكن البدو في النقب»

نــص الاتفاق بين «الليكود– بيتنا» و «البيت اليهودي» على دفع عملية ســن مشــروع القانون الذي أعده الوزير الســابق بيني بيغن اســتناداً إلى «خطة برافر» التي ترمي إلى ما يسمى «تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب».

وقد صادقت اللجنة الوزارية لشــؤون سن القوانين يوم ٦ أيار ٢٠١٣ عليه. وهو ينص على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي العربية في النقب، وعلى هدم عشرات القرى البدوية غير المعترف بها، ونقل عشــرات آلاف الســكان منها. وجاءت هذه المصادقة بعد إضافة ثلاثة تحفظات جديدة على مشروع القانون الأصلي: الأول، تحديد وتقليص المنطقة التي سيتم منح المواطنين البدو أراضي بديلة فيها، وإرفاق خريطة واضحة ومفصلة بشأن هذه المنطقة؛ الثاني، تقليص المدة الزمنية المحددة لتنفيذ مشــروع القانون بعد إقراره من خمســة أعوام إلى ثلاثة أعوام؛ ثالثاً، تعيين وزير البناء والإســكان أوري أريئيل («البيت اليهودي») مشرفاً عاماً من طرف الحكومة على تنفيذ القانون.

وأثارت المصادقة على مشــروع القانون غضباً عارماً في أوساط قادة المواطنين البدو

في النقب. وأصدر «مركز عدالة القانوني» بياناً أكد فيه أن المصادقة على مشروع القانون تشـكل ذروة خطرة في المحاولات التي تقوم بها الحكومة وترمي إلى سحب الشرعية من المواطنـين البـدو خاصة والمواطنين العـرب عامة. وأضاف البيان أنه بـدلاً من أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بإلغاء خطة برافر، والبدء بحوار جاد مع السكان على أساس الخطة البديلـة التي اقترحها المواطنـون البدو لحل قضية القرى غير المعترف بها، وقضية ملكية الأراضـي في النقـب، فإنها قررت أن تغلق جميع أبواب الحوار. وشـدد البيان على أن مشـروع القانون يفرض سياسـة تقوم على السلب والسـيطرة، ويضع مصير المواطنين البـدو في أيدي موظفـين حكوميين يعملون بموجب صلاحيات إدارية، ومن خلال سـلب المجتمع البدوي بصورة مطلقة حقوقه الدسـتورية في الملكية والمسكن والمساواة والكرامة بسبب انتمائه القومي والديني.[٧]

الحصيلة السياسية لأول عام من حكومة نتنياهو الثالثة

تتفق تحليلات كثيرة على أنه مع مرور أول عام على حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة فإن الملامح العامة لحصيلة السياسة التي ينتهجها تتمثل في ثلاثة عناوين عريضة:

أولاً، التصدي للبرنامج النووي الإيراني.

ثانياً، انتهاج سياسة الاقتصاد الحرّ.

ثالثاً، تعزيز قوة إسرائيل العسكرية وتحصيناتها الأمنية.

ويشـير بعض هذه التحليلات إلى أن ما يحوم فوق هذه العناوين العريضة الثلاثة هو إصرار نتنياهو على انتزاع اعتراف بإسـرائيل كدولة قومية للشـعب اليهودي من خلال الدعـم الذي يحظى به لهـذا المطلب من جانب الإدارة الأميركيـة الحالية، وذلك بموازاة القيام بممارسـات متعددة تحافظ على الطابع اليهودي لإسرائيل حتى لو جاءت متضادة مع طابعها الديمقراطي.

ويتـم لفت الأنظار في هذا الصـدد إلى أن نتنياهو عندما كان يشـغل منصب وزير الماليـة فـي حكومة أريئيل شـارون الأولى قرّر خفض مخصصـات الأولاد التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني عن كل ولد تحت سن ١٨ عاماً، الأمر الذي تسبب بخفض نسبة التكاثر الطبيعي لدى العائلات العربية في إسـرائيل. وعندما تولى منصب رئيس الحكومة اتخذ القرارات المتعلقة بإنشـاء جدران أمنية في مناطق الحدود مع مصر وسورية ولبنان والأردن، وتصدى لموجات التسـلل التي قام بها لاجئون مـن إفريقيا عبر منطقة الحدود مع مصر.

تتفق تحليلات كثيرة على أنه مع مرور أول عام على حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة فإن الملامح العامة لحصيلة السياسة التي ينتهجها تتمثل في ثلاثة عناوين عريضة:

أولاً، التصـدي للبرنامـج النـووي الإيراني.

ثانيـاً، انتهـاج سياسـة الاقتصـاد الحرّ.

ثالثـاً، تعزيـز قـوة إسـرائيل العسكرية وتحصيناتها الأمنية.

ويضاف إلى ذلك كله قراره تأييد حل «دولتين لشـعبين» في سـياق خطاب بار إيلان الأول (في حزيران ٢٠٠٩) والذي يهدف أكثر من أي شيء آخر إلى الحفاظ على الطابع اليهودي لإسـرائيل، والتنائي عما يسـميه «خطر نشـوء دولة ثنائية القومية»، ونزع فتيل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وأكد مقربون من نتنياهو أن أكثر ما كان يوجهه لدى عودته إلى منصب رئيس الحكومة هو أن يشكل كابحاً لما أسموه «التنازلات» التي قدمها اثنان من أسلافه في هذا المنصب، هما إيهود باراك وإيهود أولمرت للفلسـطينيين خلال المفاوضات التي أجريت مع إسرائيل في أثناء ولايتيهما.

وأشـار هؤلاء إلى أن من حُسن حظ نتنياهو أن «الوسيط» الأميركي متمسك بالقاعدة التي وضعها باراك في مفاوضات كامب ديفيد [تموز ٢٠٠٠] القائلة إن «لا شـيء متفقاً عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شـيء». وأضافـوا أن نتنياهو لم يكن مضطراً إلى بدء المفاوضات من المكان الذي توقف عنده أولمرت، وليس هذا فحسب بل وأكثر من ذلك وضع أمام الفلسـطينيين مطالب جديدة في مقدمها الاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشـعب اليهودي. كما أن مطالبته بالسـيادة الإسرائيلية طويلة الأمد على غور الأردن لم تكن واردة في الاقتراح الذي قدمه أولمرت إلى الرئيس محمود عباس.[٨]

أمّا الحصيلة العامة الاقتصادية والاجتماعية لأول عام من حكومة نتنياهو الثالثة فمكانها ليـس هنا، ويمكن الإطلاع عليها في الفصلين الخاصين بالمشـهد الاقتصادي والمشـهد الاجتماعي ضمن هذا التقرير. كما أن ذلك ينطبق على الحصيلة العامة للعملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين والتي تمّ التطرّق إليها في الفصل الخاص بالمفاوضات.

جـرت انـتـخـابـات الـسـلـطـات المحلية هـذه الـمـرة فـي ظل تفاقم غير مسبوق لحالة الفساد المتفشي في هـذه السلطات، وقـد تـمـثـل، بـوجـه خـاص، في الازديـاد الـحـاد فـي عـدد لوائح الاتـهـام الـجـنـائـيـة الـمـقـدمـة ضد رؤسـاء فـي هـذه السلطات المحلية وقرارات الحكم الجنائية التي تصدرها المحاكم في هذا الـشـأن، مـن جـهـة، ومـن جـهة أخـرى فـي الـكـشـف الـرسـمـي الـمـتـسـع بـشـأن مـدى تغلغل عـصـابـات الإجـرام المنظم في هذه السلطات ومدى تأثيرها.

انتخابات السلطات المحلية

نُظمت في يوم ٢٢ تشـرين الأول ٢٠١٣ الانتخابات لـ ٢٥٧ سلطة محلية في إسرائيل بما في ذلك في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، بينها ٨٥ سلطة محلية في المدن والبلدات الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

ومعروف أن هناك ثلاثة أنواع من السلطات المحلية في إسرائيل هي:

١- البلديات التي يزيد عدد السكان في كل منها عن ٢٠ ألف نسمة، ويقطن فيها جميعاً بالمجمل نحو ٧٥ بالمئة من مجموع السكان في إسرائيل.

٢- المجالس المحلية التي يتراوح عدد السـكان في كل منها بين ألفين و ٢٠ ألف نسـمة، ويقطن في جميعها بالمجمل نحو ١٥ بالمئة من مجموع السكان في إسرائيل.

٣- المجالس الإقليمية. ويضم كل مجلس إقليمي بضع قرى وبلدات تقع في منطقة جغرافية معينة ويتراوح عدد السكان في كل منها ما بين عدة مئات وألفي مواطن.

وبلغت نسبة التصويت القطرية في هذه الانتخابات ٥٠ بالمئة، [٨] في حين أنها تجاوزت ٧٠ بالمئة لدى الفلسطينيين.

ورأت بعض التحليلات أن هذه النسبة مثيرة للقلق، وخصوصاً أنها أدنى بكثير من نسبة التصويت في الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست والتي استقر معدلها خلال أعوام العقد الفائت عند ٦٥ بالمئة.

ويعود سبب هذا القلق إلى أمرين:

أولاً، أن السلطات المحلية لديها تأثير كبير على الحياة اليومية للمواطن.

ثانياً، كون الاشتراك في الانتخابات المحلية من شأنه أن يكون مصدراً لتدعيم المواطن وزيادة مشاركته في الحياة السياسية العامة.[٩]

أظهرت نتائج الانتخابات الداخلية لرئاسة مؤسسات حزب الليكود الحاكم في إسرائيل، التي جرت يوم ٣٠ حزيران ٢٠١٣، أن الفائزين في هذه المناصب هم من خصوم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أو أنه على الأقل لم يكن راغباً في انتخابهم.

وأظهرت نتائج هذه الانتخابات، بشكل عام، أن الأحزاب الإسرائيلية الكبرى مسيطرة في المدن.

فقد تبين أن حزبي الليكود والعمل لا يزالان القوة الأساسية في السلطات المحلية، فيما أن حزب «إسرائيل بيتنا» لم يتمكن من تحقيق نجاحات ملفتة. كما أصبح للحزبين الجديدين- «يوجد مستقبل» و «البيت اليهودي»- موطئ قدم في السلطات المحلية. كذلك فإن حزب شاس حقق نجاحات في هذه الانتخابات، باستثناء الأماكن التي تدخل فيها بشكل شخصي رئيس الحزب أرييه درعي حيث مُني الحزب بهزائم.

وبينما ينطبق هذا المشهد فيما يتعلق بالأحزاب على السلطات المحلية اليهودية، فإنه لا ينطبق على السلطات المحلية العربية التي سجلت الانتخابات فيها تراجعاً كبيراً للأحزاب، بينما سطع نجم مرشحي الحمائل والمرشحين المستقلين.[١٠]

وكان هناك ملف آخر شغل المحللين في هذه الانتخابات هو إعادة انتخاب ثلاثة رؤساء بلديات قدمت النيابة الإسرائيلية العامة في الأشهر الأخيرة لوائح اتهام ضدهم بشبهات فساد وتلقي رشاوى، وفي إثر ذلك أصدرت المحكمة العليا قرارات تقضي بإقصائهم عن مناصبهم لكنها لم تمنعهم من الترشح لهذه الانتخابات.

وأشير في هذا السياق إلى أن انتخابات السلطات المحلية جرت هذه المرة في ظل تفاقم غير مسبوق لحالة الفساد المتفشي في هذه السلطات. وقد تمثل، بوجه خاص، في الازدياد الحاد في عدد لوائح الاتهام الجنائية المقدمة ضد رؤساء في هذه السلطات المحلية وقرارات الحكم الجنائية التي تصدرها المحاكم في هذا الشأن، من جهة، ومن

جهة أخرى في الكشــف الرســمي المتسع بشأن مدى تغلغل عصابات الإجرام المنظم في هذه السلطات ومدى تأثيرها، المقرر في كثير من الأحيان، في طرق إدارة هذه السلطات والسيطرة على غير قليل من صلاحياتها ومواردها.[١١]

الانتخابات الداخلية في الليكود

أظهرت نتائج الانتخابات الداخلية لرئاسة مؤسسات حزب الليكود الحاكم في إسرائيل، التــي جرت يــوم ٣٠ حزيران ٢٠١٣، أن الفائزين في هذه المناصب هم من خصوم رئيس الحكومــة، بنيامين نتنياهــو، أو أنه على الأقل لم يكن راغبًا في انتخابهم. فقد أســفرت عن فوز نائب وزير الدفا ع الإســرائيلي عضو الكنيست داني دانون بمنصب رئيس مركز الليكود بعد أقل من أســبوع على انتخابه رئيســاً لمؤتمر هذا الحزب. كما أســفرت عن فوز الوزير يســرائيل كاتس برئاسة ســكرتارية الحزب، وفوز نائب وزير الخارجية عضو الكنيست زئيف إلكين برئاسة المكتب السياسي للحزب.

ورأى محللون أن هذه النتائج تعني أن «نتنياهو بدأ يخسر الليكود»، ولا سيما في ضوء المواقف السياسية المعارضة التي يتبناها هؤلاء الخصوم.[١٢]

وبدا أن نتنياهو بذل كل ما في وســعه من أجل إبعاد نفســه عن الانتخابات لرئاســة مؤسسات الحزب. ولم يدفع بمرشحين من قِبله، وحتى أنه لم يحضر إلى صندوق الاقترا ع في القــدس، وإنما تم إحضار صندوق الاقترا ع إلى منزله في الصباح الباكر، «بشــكل سري»، حسبما أفادت الصحف الإسرائيلية.

وقالــت صحيفة «هآرتــس» (٢٠١٣/٧/١) إن «هناك من رأى رمزية في هذه الخطوة. فنتنياهو، الذي فشل في إدارة السياسة الحزبية الداخلية وقد يفقد سيطرته على الليكود، صوّت في نهاية المطاف بشكل يكاد يكون سريا».

ورغم عدم اهتمام نتنياهو، زعيم الليكود، بالانتخابات الداخلية لحزبه، إلا أن ٨٠ بالمئة من أصحــاب حق الاقترا ع في هذه الانتخابــات، البالغ عددهم ٣٦٢٣، أدلوا بأصواتهم لصالح «خصوم نتنياهو الأيديولوجيين الذين سيمسكون من الآن فصاعداً بمفاتيح الجهاز الحزبي»، وفقا للتقارير الإعلامية الإسرائيلية. وقالت مصادر في الليكود إن نتنياهو تخوّف من خسارة مهينة، ولذا فإنه لم يدفع بمرشحين من قبله وتخلى عن الحلبة الحزبية لصالح خصومه.

وقــال قيادي كبير في الليكود ومقرب من رئيس الحكومة رفض الكشــف عن هويته لـ «هآرتــس» إن «نتنياهو لم يعرف أبدا إدارة الجبهة الحزبية الداخلية، وعلى الرغم من ذلك نجح ثلاث مرات في أن يصبح رئيساً للحكومة. لكن استخفافه المتواصل بناشطي الحزب تسبب بفقدانه السيطرة بشكل شبه كامل على الليكود في هذه الانتخابات».

ومع ذلك، فإن رئيس كتل الائتلاف في الكنيست، عضو الكنيست ياريف ليفين، رأى أن أداء نتنياهـــو كرئيس للحكومة لن يتضرر نتيجة للانتخابات الداخلية في الليكود. ويتبنى قياديـــون كثيرون في الليكود هـــذا الموقف. وقال أحد أعضاء الكنيســـت من الليكود إن «وضع نتنياهو في الليكود أمر ناجم عن الاســـتطلاعات. وإذا ما ثبت أنه يحظى بشعبية لدى الجمهور وأنه قادر على إيصال عدد كبير من النواب إلى الكنيســـت في الانتخابات، فإن أي معارضة له داخل الحزب سوف تتبدد».[١٣]

واعتبر محللون أن الانتخابات على رئاســـة مؤسســـات حزب الليكود تضمنت نسيجا كاملا من المصالح والمواجهات والخصومات الداخلية. وبقدر كبير، شكلت هذه الانتخابات انتقال القيادة من الرعيل القديم إلى «الشبان الصقريين» في الليكود.

انتخابات حزب العمل تسفر عن اختيار رئيس جديد

استبعد رئيس حزب العمل الجديد، عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ، إمكان انضمام حزبه إلى حكومة بنيامين نتنياهو في تشـــكيلتها الحالية، لكنه في الوقت عينه أكد أنه في حال إقدام رئيس الحكومة على خطوات جريئة تدفع عملية الســـلام مع الفلسطينيين قدماً فإنه سيبادر إلى عقد اجتماع لقادة الحزب لمناقشة السبل الكفيلة بدعم هذه الخطوات.

وجاءت أقوال هيرتســـوغ هذه في تصريحات خاصـــة أدلى بها إلى صحيفة «يديعوت أحرونـــوت» (٢٠١٣/١١/٢٤) بعـــد ثلاثة أيام مـــن ظهور النتائج النهائيـــة للانتخابات التمهيدية لرئاســـة حزب العمل، التي جرت يوم ٢١ تشـــرين الثاني ٢٠١٣ وأظهرت فوزه وإطاحته بعضو الكنيست شيلي يحيموفيتش التي شغلت منصب رئاسة الحزب على مدار عامين.

وحصل هيرتســـوغ الذي كان يشـــغل منصـــب وزير الرفاه الاجتماعـــي في الحكومة الإســـرائيلية الســـابقة على ٥٨ بالمئة من أصوات الناخبين، في حين حصلت يحيموفيتش على ٤١ بالمئة. وبلغت نســـبة المشـــتركين في عملية التصويت ٥٣ بالمئة من أصحاب حق الاقتراع.

وأضاف هيرتسوغ أنه يجب دراسة إمكان توحيد جميع الأحزاب والقوى اليسارية من أجل طرح بديل واقعي لســـلطة اليمين في إسرائيل، مشيراً إلى أنه يقصد توحيد أحزاب العمل و «يوجد مستقبل» و «الحركة» و «ميرتس» وكاديما وحركات مدنية أخرى.

وكان هيرتســـوغ عقد مؤتمراً صحافياً احتفالياً فـــي مدينة تل أبيب أكد فيه أن حزب العمل سيبدأ من الآن فصاعداً سلوك طريق جديد، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الحزب

استبعد رئيس حزب العمل الجديد، عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ، إمكان انضمام حزبه إلى حكومة بنيامين نتنياهو في تشـــكيلتها الحالية، لكنه في الوقت عينه أكد أنه في حال إقدام رئيس الحكومة على خطوات جريئة تدفع عملية الســـلام مع الفلسطينيين قدماً فإنه سيبادر إلى عقد اجتماع لقادة الحزب لمناقشة السبل الكفيلة بدعم هذه الخطوات.

في نهاية المطاف من أن يتحوّل إلى حزب كبير يكون قادراً على العودة إلى سـدّة الحكم. وشـدّد على أنه سـيتعاون مع جميع أعضاء كتلة العمل في الكنيست بمن في ذلك رئيسة الحزب المنتهية ولايتها شيلي يحيموفيتش.

وتطرق هيرتسـوغ إلى النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني فأشار إلى أنه يمرّ في مرحلة تاريخية، وأكد أنه فقط باتخاذ خطوات شجاعة من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين، تحظى إسـرائيل بالازدهار في ميادين أخرى أيضاً، لكنه أبدى تشـككه في ما إذا كان رئيس الحكومة نتنياهو يدرك ذلك.

وأكد لدى تناوله الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية أنه يجب تغيير السياسـة التي تتبعها الحكومة، وانتهاج سياسة أكثر اعتدالا في ظل اتساع رقعة الفجوات وارتفاع غلاء المعيشة.

وكتب هيرتسـوغ على صفحته الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن انتخابه لرئاسة العمل يشكل بداية طريق جديد، وأضاف: «إننا نبدأ الآن الحملة الحقيقية من أجل التغيير الحقيقي لوجه الدولة، وثمة عمل كبير في انتظارنا».

وتوالت ردود الفعل على انتخاب هيرتسوغ رئيساً لحزب العمل.

وأعربت رئيسـة حزب «ميرتس» عضو الكنيسـت زهافا غالئون عن أملها في ألا يحذو هيرتسـوغ حذو الزعيم السـابق للحزب إيهود باراك وينضم إلـى حكومة نتنياهو، الأمر الذي من شـأنه أن يفقده خيار العودة إلى سـدّة الحكم وخيار الحفاظ على القيم بعيداً عن الفسـاد الذي يميّز رئيس «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان والمحور المعادي للأقليات المتمثل في زعيمي «يوجد مستقبل» و «البيت اليهودي» يائير لبيد ونفتالي بينيت.

وتمنت وزيرة العدل تسـيبي ليفني (رئيسة «الحركة») أن يدعم هيرتسوغ الجهود التي تبذلهـا هي في سـياق المفاوضات مع الفلسـطينيين من أجل التوصـل إلى حل نهائي للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وأضافت أنه بات على حزب العمل الآن بعد الانتهاء من انتخاباته الداخلية أن يسـعى للانضمام إلى الحكومة من أجل التأثير في إحداث التغيير المطلوب من أجل مستقبل الجميع، لأن عملية السلام بحاجة إلى تأييد حقيقي لا إلى مجرّد تأييد مع وقف التنفيذ.

ودعـت ليفني في سـياق آخر، إلى إقامة تحالف أيديولوجـي بين حزبها وحزب العمل يشـكل مركز ثقل في مقابل الحلف السياسـي القائم بين حزبي «يوجد مستقبل» بزعامة وزير المالية يائير لبيد و «البيت اليهودي» بزعامة وزير الاقتصاد نفتالي بينيت.

وأضافت ليفني في كلمة ألقتها أمام لقاء عقد في الكنيسـت بمبادرة من اللوبي المؤيد لحل النزاع الإسـرائيلي- الفلسطيني، أنه يمكن إقامة هذا التحالف حتى وإن بقي حزب العمـل في صفوف المعارضة، وذلك بغية أن يوضح لرئيـس الحكومة بنيامين نتنياهو أن

تدهورت إسرائيل في «مؤشر حرية الصحافة العالمي» للعام ٢٠١٣، الذي تنشره مؤسسة «فريدم هاوس- مراسلون بلا حدود»، إلى المكان الـ ١١٢ من بين ١٧٩ دولة شملها المؤشر، وهو الأكثر تدنياً في تاريخها. وكانت قد احتلت المكان الـ ٩٢ في مؤشر العام الذي سبقه (٢٠١٢).

الحزبين يدعمانه ليس في ما يتعلق بدفع عملية السلام قدماً فحسب، وإنما أيضاً في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الحاسمة.

وأكدت ليفني المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية، أن إسـرائيل ستكون في غضون الأشهر السـتة المقبلة أمام تحد مزدوج، هو ضمان ألا تتوصل الأسـرة الدولية إلى اتفاق دائم مع إيران يشـكل خطراً على إسرائيل، والتوصل إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين تصب في مصلحة إسرائيل.[١٤]

ورأى رئيس الكنيسـت الأسبق أبراهام بورغ أن هيرتسوغ قادر على أن يغير الأجواء السياسـية في حزب العمل وفي الأوسـاط المحيطة به تغييراً كبيراً، لكنه أضاف أن ذلك غير كاف إذ يتعين عليه أن يسـعى ليكون زعيماً لقوى اليسار في إسرائيل المنقسمة على نفسها بعد تجميعها تحت علم واحد يمكن أن يُرفع بفخر في وجه اليمين.

ولفت بورغ إلى أنه في إسرائيل فقط يجري تعريف اليسار انطلاقاً من مواقفه السياسية. فاليسـار هو من كان مع الحل السياسـي، واليمين هو من كان ضد هذا الحل. أما سائر الخصائص «اليسارية» الجوهرية فقد ماتت، وهي تحديداً التي يجب إحياؤها من جديد.

وأضاف أن من بين المبادئ الأساسية لليسار الحقيقي فكرة الحرية والمساواة، فالبشر جميعهم متسـاوون بغض النظر عن اختلافاتهم. وجميعهم لهم الحق في الحرية الطبيعية التـي لا يمكن حرمانهم منها بأي صورة من الصور. ويمثل هذا فرصة كبيرة لهيرتسـوغ كي يطرح فكرة الحرية والمسـاواة بديلاً من النظرة القومية العنصرية التي تسـيطر على إسرائيل منذ سنوات عديدة.[١٥]

يتـرأس بنيامين نتنياهـو الآن حكومة أكثـر تطرفاً من حكومته السابقة.
وهـذا الأمـر ناجـم من جهـة عن تركيبة ائتلافها، ومن جهة أخرى عن ازدياد نفوذ العناصر اليمينية المتطرفة داخل حزب الليكود.

ما بين «يوم الاستقلال» و «يوم القدس»

أحيـت إسـرائيل يوم ١٦ نيسـان ٢٠١٣ ذكرى مرور ٦٥ عاماً علـى قيامها. وقررت الحكومـة أن يكون الموضوع المركـزي لهذه الذكرى هو «الميـراث القومي»، وذلك بهدف «تعظيم كنوز الثقافة القومية وإكسابها وحفظها للأجيال المقبلة».[١٦]

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الكنيست الجديد يولي إدلشتاين («الليكود- بيتنا») في هذه المناسـبة، قال إنه ما زالت ثمة حاجة إلى «الاسـتمرار في ترسيخ الصهيونية داخل إسـرائيل وخارجها»، كون الصراع ما زال على الاعتراف بالدولة اليهودية «التي ما زال وجودها غير بديهي على الرغم من أنها تحتفل باستقلالها منذ ٦٥ عاماً»!.[١٧]

وكـرّر ذلك رئيس الحكومة فـي الأول من أيار ٢٠١٣، قائلاً إن «النزاع الإسـرائيلي - الفلسـطيني لا يدور حول أراضٍ، ولا تعود جـذوره إلى العام ١٩٦٧، وإنما يدور حول

مجــرد قيام الدولة اليهودية، كون الفلســطينيين لا يرغبون في الاعتراف بإســرائيل دولة الشــعب اليهودي، وكذلك حول مســتقبل كل من حيفا وعكا ويافا وعسقلان». وشدّد على أن إســرائيل يجب أن تنقل إلى العالم أجمع رسالة فحواها أن الهدف من التسوية بينها وبين الفلســطينيين ليس فقط إقامة دولة فلسطينية، وإنما أيضاً الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية («معاريف»، ٢٠١٣/٥/٢). وقد جاءت أقواله هذه غداة إعلان وفد الجامعة العربية فــي إثر اجتماعــه بوزير الخارجية الأميركية جون كيري في واشــنطن، أن هذه الجامعة مســتعدة للموافقة على إجراء تعديلات حدودية طفيفة على خطوط ١٩٦٧ من خلال تبادل أراضٍ متفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين («هآرتس»، ٢٠١٣/٥/٢).

وعقدت الحكومة الإســرائيلية لدى الاحتفال يوم ٥ أيار ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى الـ ٤٦ لـ «يوم القدس» بموجب التقويم العبري (الذي يصادف يوم احتلال القدس الشرقية خلال حــرب حزيران ١٩٦٧ واتخاذ قرار يقضي بضمها إلى إســرائيل)، اجتماعاً في «متحف هرتســل» في المدينة، أكد نتنياهو في مستهله أن حكومته تقوم في الوقت الحالي بتطوير دولــة اليهود في القــدس، وذلك من أجل تأمين مســتقبلها وضمان وحدتهــا. وقبل هذا الاجتماع قام بافتتاح شارع جديد يمر في بلدة بيت حنينا المتاخمة للقدس الشرقية يحمل اسم والده البروفسور بن تســيون نتنياهو. ويربط هذا الشارع بين مستوطنتي «بسغات زئيــف» و «نافيه يعقوب» وبين شــارع «بيغــن ٤٤٣» الذي يؤدي إلى تــل أبيب والقدس الغربية. وقد ألقى كلمة قال فيها إن ما يجري في القدس هو «عمل منهجي ومستمر يهدف إلى وصل القدس مع ذاتها ومع سائر أنحاء البلد».

ووفقًا لصحيفة «هآرتس» (٢٠١٣/٥/١٠) فإن هذا الشارع هو جزء من شبكة شوارع شــبيهة أخرى، قد تكون القشة التي تكســر ظهر حل الدولتين، كونها تحول دون تقسيم المدينة في المســتقبل حتى بحسب خطة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون التي تنص علــى أن تبقى الأحياء اليهودية في القدس الشــرقية (المســتوطنات) خاضعة لســيطرة إسرائيل، وأن تصبح الأحياء الفلسطينية تحت سيطرة الدولة الفلسطينية التي ستُقام.

ونقلت الصحيفة عن العقيد شــاؤول أريئيلي، أحد أعضاء «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» الذي يضم كبار ضباط الاحتياط الإســرائيليين قوله: إن شــق الشارع المذكور يخرق سياسة غير معلنة اتبعتها إسرائيل منذ أعوام طويلة، وفحواها الحفاظ على إمكان تقسيم المدينة في المستقبل، وتم بموجبها حتى الآن «تطوير» المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشــرقية من خلال الحفاظ على الفصل بينها وبين الأحياء الفلسطينية، والحفاظ بصورة منفصلة على التواصل الجغرافي بين الأحياء الفلسطينية وعلى التواصل الجغرافي بين المستوطنات.

تدهور مكان إسرائيل في «مؤشر حرية الصحافة العالمي»

تدهورت إسـرائيل في «مؤشـر حرية الصحافة العالمي» للعام ٢٠١٣، الذي تنشـره مؤسسـة «فريدم هاوس– مراسـلون بلا حدود»، إلى المكان الـ ١١٢ من بين ١٧٩ دولة شـملها المؤشر، وهو الأكثر تدنياً في تاريخها، وكانت قد احتلت المكان الـ ٩٢ في مؤشر العام الذي سبقه (٢٠١٢).

وبذا انتقلت إسـرائيل من مكانة «دولة ذات صحافـة حرة»، إلى مكانة «دولة ذات صحافة حـرة بصورة جزئية»، وأبرزت بعض المنابر الإسـرائيلية أن ترتيبها جاء بعد دول مثل أوغندا (المكان ١٠٤)، والكويت (المكان ٧٨).

ونوهت منظمة الصحافيين في إسـرائيل بأن سبب هذا التدهور يعود إلى تعامل إسرائيل مع الصحافيين الفلسـطينيين في المناطق المحتلة، لا إلى انعدام حرية الصحافة في إسرائيل، وخصوصاً أن المؤشر الأخير يتطرّق إلى العام ٢٠١٢ الذي شهد عملية «عمود السحاب» التي شـنها الجيش الإسـرائيلي على قطاع غزة (في تشرين الثاني ٢٠١٢)، وشملت عدة هجمات على مقرات وسائل الإعلام ومحطات التلفزة.[١٨]

غير أن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» و «مركز كيشف لحماية الديمقراطية» أكدا أن ثمة أسباباً أخرى تقف وراء هذا التدهور، وتعود إلى سعي حكومة اليمين للحد من حرية الصحافة، وإلى أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية نفسها.

أشار أحد أساتذة العلوم السياسية في إسرائيل، إلى أنه نتيجة لمشاريع القوانين والمبادرات التي يقوم اليمين المتطرف بدفعها إلى الأمام في سبيل الوصول إلى هذه الغاية «تحوّل الشرّ إلى قانون عام في إسرائيل».

وأشـار «مركز كيشـف» إلى أنه أنجز في الأعوام الأخيرة عـدة أبحاث أظهرت بجلاء أن وسـائل الإعلام الإسرائيلية لا تميل في أوقات الحرب إلى نقد الأحداث في زمن وقوعها، وهو ميل يضر بصدقية وسـائل الإعلام ذاتها. كذلك فإن الرقابة العسـكرية وإغلاق مناطق أمام الصحافيين، وبالتالي الاسـتناد المفرط إلى بيانات الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، وحتى اعتقال صحافيين في حالات متطرفة– كل ذلك يمس أكثر حرية الصحافة في إسرائيل.[١٩]

وجاء في تقرير هذا المركز: [نشـرت منظمة «مراسلون بلا حدود» مؤخرا مؤشر الترتيب السـنوي لحرية الصحافة في العالم. وقد احتلت إسرائيل هذا العام المكان الـ ١١٢، وهو الأكثر تدنيا في تاريخها، من بين ١٧٩ دولة شملها تقرير المنظمة الدولية المذكورة.

وكان السكرتير العام لمجلس الصحافة في إسرائيل، أريك بخار، قد كتب العام الفائت في مقال له يقول: «يبقى السؤال هو ما الذي فعلته رؤية الواقع من جانب منظمة «مراسلون بلا حدود»، حين ألقت الصحافة في إسـرائيل إلى قاع بالوعة الشرق الأوسط، ووضعتها في مكان بعيـد أدنى من الكويت والإمارات العربية المتحدة وألبانيا وجمهورية إفريقيا الوسـطى.. حقا لا حدود لهؤلاء المراسـلين المقيمين في باريس. من الصعب معرفة ما الذي مر عليهم عندما أرسلوا استماراتهم إلى أرجاء العالم، وعندما حللوا النتائج التي تلقوها.

ســوف نتطرق لاحقا إلى المؤشــر ذاته، وإلى طريقة إعداده، لكننا نرى أن السؤال المركزي هو ليس ما إذا كانت إسرائيل مدرجة بعد أو قبل ألبانيا، وإنما: ما هو الوضع الحقيقي لحرية الصحافة في إسرائيل؟

لقد اتجه الميل الطبيعي لدى السكرتير العام لمجلس الصحافة نحو اتهام منظمة «مراسلون بلا حدود» بعدم الموضوعية، وذلك بصورة شبيهة لردات فعل المتحدثين الرسميين الإسرائيليين الذين يكثرون من اتهام منتقدي إســرائيل باللاسامية، أو بـ «العداء لإسرائيل»، وذلك من دون أي تفحص عميق للمشــاكل القائمة. وفي هذه الحالة فإن الحديث يدور عن مشــاكل وســائل الإعلام الإسرائيلية.

لقد كان أحد الأسباب المركزية لهبوط إسرائيل في المؤشر العالمي هو سلسلة الهجمات التي شــنها الجيش الإسرائيلي على مباني مقرات وســائل الإعلام ومحطات التلفزة في مدينة غزة أثناء عملية «عمود السحاب»، والتي قتل فيها ثلاثة صحافيين، وجرح ثمانية آخرين بينهم عدد من أفراد طاقم شبكة «سكاي نيوز» البريطانية.

تم في أعقاب تلك الهجمات إجراء مقابلة مع المتحدث باســم ديوان رئيس الحكومة، مارك ريغف، وكان أحد الإدعاءات المركزية التي ساقها في حديثه هو أن هناك صحافيين يعملون مع وسائل إعلام معينة ليســوا صحافيين شرعيين، لأنهم يخدمون مصالح سياسية، ولذلك يجوز المســاس بهم. وهذا الادعاء الذي تكرره مرارا بعــض الحكومات كذريعة للمس بالصحافيين، غير مقبول بتاتا في العالم الغربي.

ومثلما أن ملاحقة روســيا للصحافيين بذريعة أنهم يخدمون مصالح الشيشــان، أو المس بصحافيين إيرانيين بدعوى أنهم يخدمون مصالح غربية، هما من صنف الإدعاءات غير المقبولة، كذلك فإن أي إدعاءات مماثلة من جانب إســرائيل، كتفســير أو تبرير للمس بالصحافيين، لن تكــون مقبولة لــدى المجتمع الدولي. هذا الأمر وجــد تعبيرا واضحا له فــي الترتيب الحالي لإسرائيل في مجال حرية الصحافة.

ليست هذه الحالة، المشار إليها آنفا، الوحيدة، على الرغم من حدتها وبشاعتها... فقد تم في السنوات الأخيرة اعتقال العديد من الصحافيين الأجانب في إسرائيل، وحكم عليهم بالســجن فترات مختلفة، بسبب تقارير إخبارية. وعلى ســبيل المثال، فقد حكم بالسجن على عنات كام، وحكم على أوري بلاو بأعمال خدمة، بســبب نشر معلومات وافقت الرقابة العسكرية على نشرها.

ولم تؤد جميع هذه الحالات، إلى أي احتجاج ملموس، من جانب الصحافيين الإسرائيليين، على الرغم من أنها تشكل، من ناحية عملية، مسا بحرية العمل الصحافي].

وتابع التقرير:

[لقد أصبحنا جميعا نعيش في الأعوام الأخيرة في عالم يحاول قياس ومقارنة كل شـــيء. وقد تحولت المقاييس والمؤشرات في مجالات الحياة كافة إلى ختم وحيد تقريبا للواقع، ولئن كان سطحيا بعض الشيء.

لذلك من الجدير بنا تفحص المؤشـــرات والمقاييس المختلفـــة بصورة عميقة، والتعاطي بشكل خاص مع الاتجاهات التي تمثلها، وليس بالذات مع نتائجها الملموسة فقط.

يتكون المؤشـــر الحالي لمنظمة «مراســـلون بلا حدود» من مجموعـــة مقاييس، بعضها موضوعـــي، مثل عدد الصحافيين الذيـــن قتلوا وجرحوا أو اعتقلوا، وبعضها الآخر ذاتي، ويحدد بموجبها رجال المهنة سلســـلة سمات ومميزات لوسائل الإعلام في الدولة المشمولة في الفحص (التعددية، عدم التبعية المهنية، الرقابة الذاتية، الشـــفافية، التشـــريعات في مواضيع الإعلام، البنى التحتية الإعلامية).

وبســـبب هذه المكونات الذاتية ربما كان إدراج إســـرائيل في المكان الـ ١١٢ لا يعكس بالشـــكل الأمثل وضع وسائل الإعلام في الدولة. جنبا إلى جنب، علينا أن نتذكر أن هذا الإدراج يدمج وضع الصحافة ووســـائل الإعلام في إســـرائيل في زمن الهدوء مع وضع الصحافة في زمن الحرب.

وكما بينت أبحاث «مركز كيشف» في الأعوام الأخيرة، فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية لا تميـــل فـــي زمن الحرب إلى انتقاد الأحداث في زمـــن حدوثها، وهو ميل يضر بصدقية وســـائل الإعلام ذاتها. كذلك فإن الرقابة العســـكرية وإغلاق مناطـــق أمام الصحافيين، وبالتالي الاســـتناد الزائد إلى بيانات المتحدث باســـم الجيش الإسرائيلي، وحتى اعتقال صحافيين في حالات متطرفة، كل ذلك يمس أكثر بحرية الصحافة في إسرائيل.

بيد أن أنماط التغطية المنحازة بســـبب مصالح سياسية لا تتجلى فقط في الموضوعات الأمنيـــة. وكما ســـبق أن بينا في الأشـــهر الأخيـــرة، هناك اتجاهات مماثلـــة في طريقة التغطية في الصحافة ووســـائل الإعلام الإسرائيلية، قائمة أيضا في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ســـواء أكان الحديث يدور حول تقرير الفقر وأسعار المواد الغذائية، أم عن برامج تلفزيونية عن المسلمين في أوروبا.

لذلك، من الجدير أن يشكل المؤشر الحالي (بشأن حرية الصحافة) مناسبة لوقفة مراجعة وحســـاب للنفس من جانب العاملين والمهتمين بالصحافة ووســـائل الإعلام في إسرائيل. وعوضـــا عن تركيز الانتباه على المكان الذي تحتله إســـرائيل مقارنة مع ألبانيا، كان من الأفضل لو انصب اهتمامنا على أســـباب هبوط مستوى حرية الصحافة ووسائل الإعلام واستقلاليتها في إسرائيل، ذلك بأن هاتين المسألتين هما اللتان ينبغي أن تثيرا قلقنا حقا].

الوضع الإسرائيلي الآن

يترأس بنيامين نتنياهو الآن حكومة أكثر تطرفاً من حكومته السابقة.

وهــذا الأمر ناجم مــن جهة عن تركيبــة ائتلافها، ومن جهة أخرى عــن ازدياد نفوذ العناصر اليمينية المتطرفة داخل حزب الليكود.

وينعكس هذا الواقع على المشــهد السياسي الإسرائيلي الداخلي من خلال الدفع قدماً بالمزيد من مشــاريع القوانين والمبادرات الرامية إلى تحقيق غاية ترسيخ الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها، كما أشار رئيس الكنيست، وبحسب ما يكرّر رئيس الحكومة.

وأشــار أحد أساتذة العلوم السياسية في إســرائيل، إلى أنه نتيجة لمشاريع القوانين والمبادرات التي يقوم اليمين المتطرف بدفعها إلى الأمام في سبيل الوصول إلى هذه الغاية «تحوّل الشــرّ إلى قانون عام في إســرائيل»، ما تسبب بانقلاب الآية المتعارف عليها التي تنص على أن ممارســة الشرّ في الدول الســويّة تكون ناجمة عن مخالفة أحكام القانون العام، في حين أن ممارسة الشرّ في إسرائيل أصبحت تحصيل حاصل الانصياع لأحكام القانون.[٢٠]

وتمثل آخر هذه المشــاريع في مصادقة اللجنة الوزارية لشــؤون ســنّ القوانين يوم ٩ شــباط ٢٠١٤ على تعديل مشروع قانون التعليم الرسمي، وبموجبه يجب تعزيز قيمة دولة إسرائيل كدولة القومية اليهودية في مناهج التدريس الرسمية.[٢١]

ورأى أحد المحللين السياســيين الإســرائيليين أن القانون الإسرائيلي العام بات أقرب إلى ما أسماه «قوانين الحلال والحرام» في بعض أقطار الشرق الأوسط، ما قد يؤدي إلى إســقاط توصيف «فيلا في الغابة» عن إسرائيل.[٢٢] وأشار أيضاً إلى أن مجموعة صغيرة ومتطرفة وزاعقة من أعضاء الكنيســت باتت تقرّر للجمهور العريض ما الذي يجوز له أن يقولــه وما الذي لا يجــوز له أن يقوله، وفي طليعة ذلك أنه لا ينبغي مسّ شــرعية الجيش الإسرائيلي والدين والله، والزيادة اليهودية الخاصة وهي المحرقة النازية.[٢٣]

وبرأي هذا المحلل ذاته، اعتادوا ذات مرة على أن يكتبوا في أماكن مقدســة حتى تلك التي قداســتها موضع شــكّ: «مكان مقدس يُحظر التبوّل فيه». وهذا أمر حاد واضح لا يحتاج إلى أي شــرح، فيجوز البصاق ويجوز التغــوّط ولكن لا يجوز التبول. والآن صار هناك بقرات مقدســة بدل الأماكن المقدســة. والبقرات المقدسة كما يعلم كل من زار الهند يمكنها أن تفعل ما تشاء حتى في مكان مقدس.

وأضاف: الحقيقة أن الجيش والدين والمحرقة غير مقدســة في إســرائيل لكن الحديث عنها هو الشيء المقدس. وكما هي حال كل عمل مقدس يوجد لهذا الخطاب كهنة يحددون شــرائعه. يجوز مثلا مس الناجين من المحرقة والسطو على مخصصات تقاعدهم. ويجوز

أيضا اســتغلال المحرقة وسيلة للحروب أو للامتناع عن السلام. لكن لا يجوز أن يُقال إن استغلال المحرقة غير أخلاقي. ويجوز أيضا البحث في النكبة وأن يُقال إنه كانت في حرب التحرير [حرب ١٩٤٨] عمليات فظيعة، لكن لا يجوز الإشارة إلى أنها كانت غير أخلاقية. ويجوز انتقاد الجيش لأنه يُســرف في المال العام ويجوز أيضا التحقيق في إخفاقاته في حرب لبنان الثانية وأن يســأل كيف ورط نفســه في عملية القافلة البحرية التركية. لكن لا يجوز أن يُقال إن تلك العمليات كانت غير أخلاقية. ويجوز أن يُقال إن رئيس هيئة الأركان العامة غبي أو ذكي، بل يجوز حتى الســخرية منه برســوم كاريكاتورية. لكن لا يجوز أن يُقــال إن عمل الاحتلال الذي ينفذه غير أخلاقي. وينبغــي أن يُقال بدلاً من ذلك «مناطق تحكمها إسرائيل»، كما ورد في قانون المقاطعة بلغة ناصعة النظافة.[٢٤]

وفي أواخر كانون الثاني ٢٠١٤، توفيت الوزيرة وعضو الكنيســت الإسرائيلية السابقة شــولميت ألونــي التي حظيت بلقب «ســابحة دائمة ضد التيّار»، ســواء عندما كانت في المعارضة، أم عندما أصبحت جزءاً من السلطة.

وأعــاد الموقع الإلكترونــي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» نشــر المقالات الخاصة التي كتبتها للموقع.

وتبيّن لدى مراجعة هذه المقالات أنه في آخر مقال لها أكدّت أن إســرائيل «ديمقراطية شاذة»، يسيء فيها الكنيست إلى نشاطات المحافل المدنية العاملة من أجل حقوق الإنسان ويشــوّه ســمعتها ويقرر التحقيق معها، عوضاً عن الإشادة بها ومباركتها. وأشارت إلى أنه في ســائر دول العالــم ناضل الديمقراطيون ونجحوا في الإطاحة بالفاشــية والحكم الاســتبدادي، بينما في الكنيست الإســرائيلي تتغلب في الأعوام الأخيرة غريزة تصفية الآخر، وغريزة تكريس تســيّد النظام والسيطرة والســلطة للأغلبية اليمينية لمجرّد كونها كذلك، على المنطق، والتي تعبر عن غياب الفهم لماهية الديمقراطية.

ونوهت بأن أحد أسباب ذلك يعود إلى حقيقة أن أوردة الديمقراطية الإسرائيلية حُقنت بالكثير من الســم على أيدي حاخامين من رجالات ونســاء الدين والتدين، ومستوطنين، وشتى أنواع الانتهازيين.

وأعربت ألوني في آخر مقابلة أدلت بها إلى وســائل إعلام العام ٢٠١١ عن ســعادتها باندلاع حملة الاحتجاج الإسرائيلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وشدّدت على أن استبطان الرأي العام في إسرائيل مفهوم العدالة من شأنه أن يؤجج الكفاح ضد الاحتلال.

وتشــهد إســرائيل في الآونة الأخيرة محاولات متزايدة من وزارة الثقافة الإسرائيلية لتعزيز «الإنتاج الفني الصهيوني» من خلال تقديم جوائز متعددة مثل «أحسن إبداع فني صهيوني»، أو «أفضل فيلم صهيوني».

وبرأي أحد الباحثين الإسرائيليين، ثمة تفسيران يمكن التفكير فيهما هنا:

الأول هــو كــون هذه الجوائز دليــلاً إضافياً علــى التطرف المتزايــد داخل الحكومة الإســرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، وكونها مثالاً على إنكار الوجود الفلسطيني في المجال الثقافي الإسرائيلي، مثلما هي الحال في المجال السياسي.

أما التفســير الثاني فهو النظــر إلى هذه الجوائز بكونها نتيجة خــوف وزارة الثقافة الإسرائيلية من ازدياد الكتابة والإنتاج الفني في المجتمع المدني الإسرائيلي حول مواضيع تتناول النكبة الفلسطينية، والترحيل الجماعي، ومنع عودة اللاجئين، والاحتلال العسكري المســتمر منذ العام ١٩٦٧. ومن الأمثلة التي يبدو أنها أثارت وزارة الثقافة ودفعتها إلى تبني تعزيز «الإنتاج الفني الصهيوني» قرار مهرجان سديروت للســينما في العام ٢٠١١ افتتاح هذا الحدث بفيلم «شهادات» لشلومي إلكابتس الذي يظهر فيه ممثلون إسرائيليون مشهورون يســردون قصص فلسطينيين يعيشــون تحت الاحتلال، وكذلك مسيرة ذكرى النكبة (بما في ذلك دقيقة الصمت) التي عقدت في شهر أيار ٢٠١٢ في جامعة تل أبيب، وروايــة ألون حلــو «عزبة دجاني» التي تتعامل مع الطرق غيــر- الأخلاقية للصهاينة في شــراء أراض فلســطينية واحتلالها (الرواية حازت في العام ٢٠٠٩ على أهم جائزة في الأدب الإســرائيلي- جائزة سابير)، أو قرار مســرح الكاميري الإسرائيلي في تل أبيب العام ٢٠١١ عرض «عائد إلى حيفا» لغسان كنفاني.

وبحسب التفســير الثاني، فإن هذه الأصوات وبرغم كونها أقلية في المجتمع الإسرائيلي والخطاب الإسرائيلي، تشكّل خطراً على المؤسسة والرواية الصهيونية، ولذلك تحاول الحكومة الإســرائيلية إســكات هذه الأصوات بالتوازي مع فتح المجال للحد الأقصى أمام الأصوات الصهيونية الـ «كاشير» (الحلال)، أي التي تؤيد الرواية الرسمية والمؤسسة الحاكمة الآن.[٢٥]

طُلب من المحكمة الإســرائيلية العليا في العــام ٢٠١٣ مجدداً – بعدما كان الموضوع قد بُحث قبل أكثر من أربعة عقود أمام رئيس هذه المحكمة شــمعون أغرانات- أن تحسم في مســألة ما إذا كانت الإســرائيلية هي فقط مســألة مقولة مدنية أم إنها أيضاً مقولة قومية. وقد طلب ملتمســون من هذه المحكمة إصدار حكم مبدئي تصريحي يقضي بأنهم ينتمــون إلى القومية الإســرائيلية، ودعوا إلى وجوب تغيير فحوى بند القومية في ســجل النفوس (الســكان)، بحيث يستعاض عن المقولات الإثنية والدينية مثل «يهودي» و«عربي» أو «درزي»، عن طريق تحديد «قومية الدولة بمفهومها القانوني»، بمعنى «إسرائيلي».

ورفضت المحكمة العليا الالتماس، مشيرة إلى أن ٦٥ عاما من «الاستقلال» و«السيادة الإسرائيلية» لم تنتج قومية جديدة إسرائيلية يتشارك فيها أبناء الديانات المختلفة والمجموعات الإثنية المتعددة في إسرائيل. كما أشارت إلى عدد من الانعكاسات بعيدة الأثر التي يمكن

أن تترتب على الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية، وأهمها تقليص اليهودية إلى أبعاد دينية خلافاً للرأي السائد والمفاهيم والمنطلقات الأساس للصهيونية وأصحاب فكرتها المركزيين وفي مقدمهم هرتسل، كما أن من شأنها تجزئة اليهودية إلى قوميات مختلفة (إسرائيلية، أميركية... إلخ) وبالتالي سينشأ فصل بين يهود إسرائيل ويهود الشتات، كذلك سيضطر مواطنو إسرائيل اليهود إلى اختيار دائرة انتمائهم- إسرائيليون أم يهود؟.[٢٦]

إجمال

تابع هذا الفصل آخر التطورات التي طرأت على المشهد السياسي- الحزبي الداخلي في إسرائيل في ظل أول عام من ولاية حكومة إسرائيلية يمينية جديدة أكثر تطرفاً من الحكومة السابقة التي كانت هي أيضاً برئاسة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو.

ومع أن الواقع السياسي الإسرائيلي الراهن بات يتسم أكثر شيء بهيمنة اليمين، إلا إنه لا بُدّ من الإشارة إلى أن الملامح الأولى لهذه الهيمنة بدأت منذ حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣، وإلى أن الكثير من مقاربات هذا اليمين وخصوصاً فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ومحددات تسويته مشتق من إرث حزب العمل وسلفه مباي. وبكلمات أخرى مشتق من إرث «اليسار الصهيوني».

والثابت أن «يسارية» العمل ما زالت موضع شك كبير كما أشار أبراهام بورغ سالفاً، وهذا ما يثبته أيضاً سلوك هذا الحزب السياسي عموماً ولا سيما عقب حرب ١٩٦٧. ففي تلك الحرب أحرزت إسرائيل انتصاراً عسكرياً كبيراً سيطرت بعده على كامل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، وعلى جزء كبير من الشعب الفلسطيني، وعندئذٍ كان في وسع إسرائيل أن تطبّق مبدأ تقسيم البلد بينها وبين الفلسطينيين الذي نصّ عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤٧). وفي واقع الأمر ظن كثيرون، وفي مقدمهم مؤسس الدولة دافيد بن- غوريون، أن هذه هي الخطوة الصائبة. غير أن «الانتصار» ولّد غطرسة واستكباراً ورغبة في السيطرة على البلد بأكمله. ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل تمعن في حرمان الشعب الفلسطيني من الاستقلال والسيادة. وعندما بدأ اليمين ممثلاً في الليكود يركّز كل جهوده على المضي قدماً في مشروع الاستيطان، ويحظى في ذلك بدعم جهات متطرفة مثل منظمة «غوش إيمونيم»، تحوّل العمل في ما يشبه الخيار الاضطراري إلى «معارضة يسارية» سياسية.

يمكن بطبيعة الحال إيراد أمثلة كثيرة على مقاربات «اليسار» التي تشكل معيناً لليمين في إسرائيل. وسنكتفي منها بالمثل المتعلق بمستقبل منطقة غور الأردن.

تشهد إسرائيل في الآونة الأخيرة محاولات متزايدة من وزارة الثقافة الإسرائيلية لتعزيز «الإنتاج الفني الصهيوني» من خلال تقديم جوائز متعددة مثل «أحسن إبداع فني صهيوني»، أو «أفضل فيلم صهيوني».

فمعروف أن رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو يؤكد صباح مسـاء الأهمية الحاسـمة لمنطقة غور الأردن بالنسبة إلى أمن إسـرائيل، ويشدّد على ضرورة الاحتفاظ بوجود عسكري إسرائيلي على امتدادها في أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين في المستقبل.

وهذا بالضبط ما أكده رئيس الحكومة الأسـبق إسحق رابين في آخر خطاب ألقاه في الكنيسـت في الخامس من تشرين الأوّل ١٩٩٥، أي قبل شهر واحد من اغتياله، وتحدّث في سـياقه عن رؤيته بشأن جوهر التسوية مع الفلسطينيّين، مشدداً على أنه يجب تثبيت الحدود الأمنيّة للدفاع عن إسرائيل في غور الأردنّ في أوسع معنى لهذا المفهوم.

وقبل نحو ٤٥ عاماً، وحين لخص زعيم عماليّ آخر هو يغئال ألون خطته حول ما يسمى «الحـدود القابلـة للدفاع عنها»، قال إنه إذا كانت إسـرائيل معنيـة ببقاء المناطق التي تنسحب منها مناطق منزوعة السلاح فإنه يتعين عليها الاحتفاظ بغور الأردن.

ويلفـت اليمـين إلى أنه على الرغم من أن ألون كتب خطته قبل عشـرات الأعوام، فإن مبادئها ما زالت الآن ذات صلة أكثر من أي وقت مضى.

الهوامش

١ – الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو : http://www.pmo.gov.il/Arab/Pages/default.aspx (شوهد في ٢٠١٣/٣/٢٠).

٢ – المصدر السابق.

٣ – المصدر السابق.

٤ – جدعون ألون، «تحسن، لا مساواة»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٢/٢٠ http://www.israelhayom.co.il/opinion/159791 (شوهد في ٢٠١٤/٢/٢٠).

٥ – نير أتمور، رفع نسبة الحسم في إسرائيل: الدلالات والتداعيات المحتملة، ٢٠١٣/٣/١٧: ، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: http://bit.ly/1lsKuca (شوهد في ٢٠١٣/٥/١٠).

٦ – الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسـرائيلية على الشبكة http://www.pmo.gov.il/Arab/Pages/default.aspx (شوهد في 20/3/2013).

٧ – هآرتس، ٢٠١٣/٥/٧ .

٨ – شلومو تسيزانا، «أبو مازن يضع العصي في دواليب المفاوضات»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٢/١٤ ، متوفر أيضا على الرابط التالي: http://www.israelhayom.co.il/article/157983 (شوهد في ٢٠١٤/٢/٢٠).

٩ – نير أتمور، أسـاف شـابيرا ودانا بلاندر، الانتخابات المحلية الإسرائيلية ٢٠١٣، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، على الرابط التالي: http://bit.ly/1gKopAe (شوهد في ٢٠١٣/١٠/٢٦).

١٠ – يمكن قراءة تحليل لنتائج الانتخابات في السـلطات المحلية العربية في الفصل الخاص بالفلسـطينيين في إسـرائيل ضمن التقرير السابق.

١١ – نير أتمور وآخرون، المصدر السابق.

١٢ – يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١ .

١٣ – معاريف، ٢٠١٣/٧/٣ .

١٤ – ليفني تدعو إلى تحالف أيديولوجي بين حزبي «الحركة» والعمل، معاريف، ٢٠١٣/١١/٢٦

١٥ – أبراهام بورغ، نصيحة إسـتراتيجية لرئيس حزب العمل الجديد، هآرتس، ٢٠١٣/١١/٢٨، متوفر على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2175423 (شوهد في ٢٠١٣/١١/٣٠).

١٦ – هذا ما نص عليه قرار الحكومة الإسـرائيلية يوم ٢٠١٣/١/٢. الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسـرائيلية على الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/Arab/Pages/default.aspx (شوهد في ٢٠١٣/٤/٢٠).

١٧ – الموقع الإلكتروني «للكنيسـت الإسـرائيلي» على الرابط التالي:http://main.knesset.gov.il/Pages/default.aspx (شوهد في ٢٠١٣/٤/٢٠).

١٨ – الموقع الإلكتروني لـ «منظمة الصحافيين في إسرائيل» على الرابط التالي:http://itonaim.org.il/ (شوهد في ٢٠١٣/٥/٢).

١٩– انظر مثلا :«تهديد مسـتمر لحرية الصحافة في اسـرائيل»، كيشـف –مركز حكاية الديمقراطية في اسـرائيل، على الرابط التالي http://www.keshev.org.il/media-under-attack/threats-to-freedom-of-press-in-israel.html#.UxM1VvmSySo . (شوهد في ٢٠١٣/٥/٢).

٢٠ – عنـار شـاليف: لبيد كداعيـة حريدي، «هآرتـس»، ٢٠١٤/٢/١٦ وعلى الرابـط التالـي: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2244952 (شوهد في ٢٠١٤/٢/١٧).

٢١– انظر/ي يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/٢/١٠ .

٢٢ – «فيللا في غابة»– توصيف أطلقه رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أيهود باراك على إسرائيل، وهو يعبر عن نظرة إسرائيل وأغلبية سـكانها اليهود إلى الشرق الأوسـط، فحولهم الهمجية والخراب والتخلف والأصولية، بينما هم هنا فقط، في «فيللتهم»، المتحضرون والمتقدمون. وقد أراد باراك بتعبيره هذا التأكيد بشـكل خاص على أن إسـرائيل في الشرق البدائي المتخلف تمثل الغرب المتحضر، وقدم باراك أيضاً تسـويغاً «فكرياً» عندما أضاف: إننا (يقصد الإسـرائيليين اليهود) ننتمي إلى التقاليد اليهودية– المسـيحية، التي يفتقدها العرب ولذلك فإنهم لا يستطيعون التمييز بين الحقيقة والكذب... ومقولة باراك ليست جديدة، بل هي ذريعة قديمة معروفة تتكرر عندما يقول غيره من زعماء إسـرائيل «نحن لا نعيش في سويسرا أو اسكندنافيا، وإنما في الشرق الأوسط». وزعماء الصهيونية في الماضي كانوا يمتلئون أيضاً بالاستعلاء والغطرسة تجاه محيطهم، فقد شرح ماكس نورداو، المساعد الأول لهرتسل، في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الأول في العام ١٨٩٧ بأن شـعوب آسـيا «منحطة». وأراد دافيد بن– غوريون نشـر وبعث النور للغرباء من خلال الفيللا، ومن داخل الفيللا خرج بالفكرة العجيبة عن الشعب الفريد من نوعه، شعب الله المختار.

٢٣ – تسفي برئيل، مكان مقدّس يُحظر التبوّل فيه، هآرتس، ٢٠١٤/٢/١٩، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2247776 (شوهد في ٢٠١٤/٢/١٩).

٢٤ – المصدر السابق.

٢٥ – يونتان مندل: أدب إسرائيلي آخر. «المشهد الإسرائيلي»، ٢٠١٢/٩/٢٥. إصدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله.

٢٦ – يديديا شـتيرن، لا وجود لقومية إسـرائيلية، كانون الثاني ٢٠١٤، الموقع الالكتروني للمعهد الإسـرائيلي للديمقراطية ، على الرابط التالي: http://bit.ly/1ckTj53 (شوهد في ٢٠١٤/٢/١).